الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.12

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٢

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-58458 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/56/3*، A/56/83، A/56/151*، A/56/155، A/56/222، A/56/380، A/56/402- E/2001/105 و A/56/403)

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/56/3*، A/56/83، A/56/157، A/56/222 و A/56/468*)

١ - **السيد غوبيناثان** (الهند): قال إن أعمال الإرهاب، سواء أكانت عشوائية أو موجهة ضد جماعات معينة، هي جرائم لا نظير لها، لأن مرتكبيها يتحدون القيم الأساسية للمدنية. وهي لا تسعى إلى الربح، بل إلى تقويض الحكومات وتدمير الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، إن أعمال الإرهاب، كالتي نُفذَّت في مركز التجارة العالمي، تنتهك أهم حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة. وقال إن للإرهاب نتائج كثيرة، فقد تنبأ البنك الدولي أن هجوم ١١ أيلول/ سبتمبر سيؤدي إلى زيادة في الفقر يذهب ضحيتها عشرات ألوف الناس في العالم النامي.

٢ - وأضاف قائلاً إن من غير الملائم، لهذا السبب، أن تنظر الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحرب ضد الإرهاب على أنها جزءاً فرعياً من عملها بشأن منع الجريمة. وبالطبع، هناك معالم توافق واضحة بين الإرهاب الدولي وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تعمل،بصورة خاصة، في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والماس وغيره من السلع الثمينة، وبالأشخاص، وبصورة خاصة النساء والأطفال، كما تعمل في غسل الأموال. وإن على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية دوراً تؤديه في تنسيق التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي دعماً للتدابير التي تتخذها البلدان من أجل التحقيق في أعمال الإرهاب التي هي بمثابة جرائم بنظر القانون المحلي والقانون الدولي، وتطبيق العدالة على المرتكبين في أسرع وقت ممكن.

٣ - ومضى يقول إنه، لهذا السبب، شعر وفد بلده بالأسف، في الدورة العاشرة للجنة، المعقودة في فيينا في أيار/ مايو، إزاء تردد كثير من البلدان عن اعتماد مشاريع خطط العمل المقترحة، لا سيما بشأن الإرهاب، لأنهم اعتبروا أنفسهم في ذلك الوقت في معزل عن هذه المشكلة. وإن النصوص المخففة لهذه الخطط التي اعتمدت في الدورة المستأنفة للجنة في أيلول/ سبتمبر، يعوزها الكثير مما هو مرغوب فيه. وأعرب عن الأمل في أن تكون البلدان الآن مستعدة لاعتماد خطة عمل أقوى وتزويدها بالموارد الكافية. والحقيقة إن مفهوم خطر الإرهاب قد تغير. فقرار مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩)، وهو أول قرار للمجلس عن الإرهاب، كان المجلس يَعني فيه أن بعض أعمال الإرهاب فقط تشكل خطراً، وهي الأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ بينما أكد المجلس، في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أن جميع أعمال الإرهاب تهدد السلم والأمن الدوليين. وعلى ذلك، ينبغي أن تكافحها منظومة الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، فإن من الضروري زيادة موارد فرع منع الإرهاب التابع للأمم المتحدة في فيينا وتعزيزه

---

* لم تصدر بعد

بالموظفين، لأن ما لديه لا يكفي بالمقارنة بتكلفة المحكمتين الخاصتين المنشأتين في أعقاب الصراع في البلقان ورواندا الذي شكل كذلك تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بعد أن بلغت هذه التكلفة التي تتحملها الدول الأعضاء ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، أو ما يقارب سدس الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٤ - وأردف قائلاً إنه في مجال مكافحة المخدرات، لم تكن النتائج موافقة لتوقعات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومع ذلك خفض البرنامج من وجوده في جنوب آسيا، وهي منطقة معرضة بصورة خاصة للاتجار غير المشروع بالمخدرات. والحقيقة فإن الانخفاض في محصول الخشخاش لم يكن نتيجة لحرص حركة طالبان على التقيد برغبات المجتمع الدولي، بل كان يتصل بالجفاف ووفرة الأفيون في الأسواق، فأرادت حركة طالبان أن تحوِّل هذه الأسواق لمصلحتها بإطلاق المخزونات التي في حوزتها إلى السوق، التي تقدر بوسطي الإنتاج السنوي لأفغانستان، عندما يرتفع سعر الهيروين.

٥ - واستأنف يقول إن وفد بلده يرحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وبعمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن بناء القدرات والتعاون التقني من أجل تنفيذ الاتفاقية، وبالتقدم المحرز في إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (A/RES/55/59). كما أعرب عن سرور وفد بلده لأن الجمعية العامة طلبت، في دورتها الخامسة والخمسين، أن يقوم فريق خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية بإعداد مشروع للاختصاصات من أجل التفاوض على صك قانوني دولي لمحاربة الفساد، يؤمل أن يفضي إلى مزيد من الشفافية في مجال التحويلات النقدية وفي مجال ردّ هذه الأموال إلى بلدانها الأصلية.

٦ - **السيد فيكساي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال، فقال إن بلده يدرك أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يشكلان تهديداً لجميع الدول وجميع الشعوب. وقال إن حكومة بلده لذلك السبب عقدت مؤتمراً وطنياً بشأن مراقبة المخدرات وتعمل جاهدة على القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بحلول عام ٢٠٠٦. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي تزايد الدخل الآتي من الأنشطة البديلة، التي تسعى حكومة بلده إلى تعزيزها بسرعة في المناطق الرئيسية لإنتاج الأفيون، والوصول المحسَّن إلى الأسواق لمنتجات هذه الأنشطة، والتخفيض القائم على أساس مجتمعي للطلب على المخدرات إلى تقليل الاتكال على المخدرات. وقال إن من الضروري أيضاً تحسين الوعي العام بالطبيعة غير المشروعة لزراعة الأفيون، لا سيما من خلال تدابير إنفاذ القوانين. وقد تمَّ تعميم مرسوم بشأن القضاء على زراعة خشخاش الأفيون وحظر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما تمَّ اعتماد برنامج تعليمي لخمس سنوات بغية منع إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في المدارس. كما يجري التخطيط لفرض عقوبات متزايدة على المتاجرين بالمخدرات والمرتكبين للجرائم التي تتصل بالمخدرات. وبفضل تلك التدابير، انخفضت نسبة المناطق التي تزرع خشخاش الأفيون بنسبة ٣٠ في المائة منذ عام ١٩٩٨، وحصل ذلك غالباً في المناطق التي تستفيد من مشاريع التنمية البديلة.

٧ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى موقع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الجغرافي فإنها تُستعمل بوصفها بلداً لعبور هؤلاء الذين يتاجرون بالمخدرات وسلائفها. لذلك فقد عززت من تعاونها مع بلدان المنطقة بغرض تحسين مراقبة المخدرات والسلائف الكيميائية عبر الحدود

المشتركة، بواسطة اتفاقات ثنائية ومذكرة تفاهم إقليمية أُبرمت في عام ١٩٩٣. ويقوم البلد كذلك باستكمال تشريعاته الحالية كي يصبح طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وقال إنه إذا أُخذت في الاعتبار مسؤوليات بلده الخاصة المتعلقة بالمخدرات بوصفه عضواً في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فإنه ملتزم بالعمل مع الدول الأخرى الأعضاء في تلك الهيئة ومع الصين لتحرير المنطقة من خطر المخدرات ولا سيما المنشطات الأنفيتامينية.

٨ - **السيد طلال المطيري** (الكويت): تكلم بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال، فقال إن مشكلة المخدرات العالمية تهدد وجود المجتمعات البشرية، ولذلك فهي تتطلب تعبئة دولية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً" (A/56/157)، الذي جاء فيه وصف للجهود المبذولة على الصعيد العالمي لتخفيض الطلب، وكذلك لمساعدة البلدان المنتجة على القضاء على زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة، لا سيما باقتراح أنشطة بديلة.

٩ - وأردف قائلاً إن الكويت ما زالت لفترة طويلة تكافح ضد مشكلة المخدرات وإن موقفها قد تطور عبر السنين. وقد نص قانون صدر في عام ١٩٦٠ على سجن مدمني المخدرات والذين يروجون لإدمان المخدرات. وبعد ثلاثين عاماً تقريباً، صدر في عام ١٩٨٧ قانون آخر يعاقب على تجارة المخدرات لكنه يعتبر أن تعاطي المخدرات مرض ويؤكد على إعادة تأهيل المدمنين.

١٠ - وأردف يقول إن الكويت وقعَّت في عام ١٩٨٩ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وسنَّت قانوناً ثالثاً بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة المخدرات. وقد وضعت هذه اللجنة برامج لمنع تعاطي المخدرات ومعالجتها، لا تركز فقط على الجوانب الصحية بل كذلك على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لذلك الخطر. وقد تم الشروع مؤخراً بحملة واسعة لنشر الوعي وتعبئة الرأي العام للتعاون مع شخصيات من الأوساط الأدبية والفنية والرياضية.

١١ - **السيد فدائي فرد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الإعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة يؤكد على أهمية اتباع نهج منسق ومتواز للتخفيف من إساءة استعمال المخدرات، والقضاء على العرض غير المشروع ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وإن هذا الإعلان يُظهر عزم المجتمع الدولي على مواجهة خطر المخدرات. وقال إن وفد بلده يرحب أيضاً باتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي هي بمثابة استكمال للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

١٢ - واستأنف يقول إن مما يبعث على القلق العميق لوفد بلده أن يقع سكان أفغانستان، بعد عقدين من الحرب، فريسة للجريمة المنظمة وألا يكون لديهم بديل لزراعة محاصيل المخدرات من أجل البقاء. وإن انخفاض سعر الأفيون في جمهورية إيران الإسلامية، وعدم قدرة حركة طالبان على معالجة زراعة الخشخاش، وفقر المزارعين الشديد، وإجلاء الأمم المتحدة من أفغانستان، كل ذلك أدّى إلى موجة جديدة من زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في الشهر الفائت. لذلك فإن من الضروري إقامة حكومة مسؤولة وواسعة القاعدة وقادرة على البقاء في أفغانستان، مع الموارد المالية اللازمة

لاستعادة الاستقرار لاقتصاد يعتمد بصورة مفرطة على الجريمة المنظمة.

١٣ - واستأنف قائلاً إن حكومة بلده أيضاً كانت، لمدة عشرين سنة، منهمكة في حرب عالية التكلفة ضد الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. فمشكلة المخدرات أوجدت شبكة واسعة عبر وطنية في المنطقة تتاجر أيضاً بالأسلحة والأشخاص وتدعم الأنشطة الإرهابية. وإن هذه الحالة هي مصدر لعدم الأمن في المحافظات الشرقية للبلد، لا سيما في خراسان، حيث توجد عدة حالات من أخذ الرهائن.

١٤ - واسترسل قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية هي حالياً موطن لـ ٢,٥ من ملايين اللاجئين الأفغان، وبعضهم يشتغل بالاتجار بالمخدرات. وفي عام ٢٠٠١، وفضلاً عن اعتماد ٢٠٠ مليون دولار لمعالجة مشكلة المخدرات في جميع أنحاء البلد، كان من الضروري تخصيص ٣٠ مليون دولار لتعزيز نقاط مراقبة الحدود، التي تم بالفعل تعبئة ٣٠ ألف ضابط شرطة من أجلها.

١٥ - ومضى يقول إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على التعاون مع الوكالات الدولية والإقليمية، ووقعت مذكرات تفاهم مع عدد من البلدان لإنشاء لجان مشتركة، وتبادل المعلومات، وعقد دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القوانين في منطقة المخدرات. وإن حكومة بلده ترحب بالتوصل في إطار "مجموعة ٦ + ٢" إلى خطة عمل إقليمية بوصف ذلك وسيلة لمعالجة مشكلة المخدرات فيما يتعلق بأفغانستان. وإن المجتمع الدولي، باعتماده لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قد برهن على تصميمه؛ وينبغي له الآن أن يبرهن على قدرته على الابتكار باعتماد نهج من شأنه تقاسم الحقوق والمسؤوليات بصورة منصفة فيما بين الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع الدولي.

١٦ - واستأنف قائلاً إن الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية ينبغي أن يصحبها اتخاذ تدابير لردع الفساد، الذي يتخذ على نحو متزايد أبعاداً مخيفة نتيجة للعولمة، التي تُيسِّر تحويل الأموال على نحو غير مشروع وتسبب الأذى بصورة خاصة للبلدان النامية، التي هي أولى ضحاياها. وفي ضوء صلات الوصل التي لا تنفصل بين الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فإن من المنطقي أن يتبع اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هجوم على الفساد يتخذ شكل مفاوضات لاعتماد اتفاقية تخدم بوصفها صكاً وإطاراً للمعركة الدولية ضد الفساد.

١٧ - **السيد إمانويل** (هايتي): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به جمايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

١٨ - وأضاف يقول إنه نظراً لموقع هايتي الجغرافي وحالتها الاقتصادية والاجتماعية القلقة، فإنها ضعيفة أمام الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال وما يتصل بهما من جرائم تعرقل تنميتها الاقتصادية. وقال إن حكومة بلده أبرمت لذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً لمكافحة الاتجار بالمخدرات بحراً وسنَّت قوانين تنص على إبعاد المجرمين ومصادرة ممتلكاتهم. كما أنشأت هايتي وحدة للاستخبارات المالية تتحمل مسؤولية فحص الحسابات المصرفية المشتبه بها، ولجنة وطنية لمكافحة المخدرات. كما قُدم مشروع قانون يتعلق بكبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وصدقت هايتي على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. وتشترك الشرطة

والسلطات القضائية اشتراكاً كاملاً في هذه المعركة، وقد ازداد عدد المصادرات إلى الضعف.

١٩ - ومضى يقول إن حكومة بلده، التي تدرك أنها لا تستطيع لوحدها أن تتغلب على خطر المخدرات نظراً لوجود أبعاد دولية لهذه المشكلة، تتعاون مع بلدان المنطقة في عمليات لمكافحة المخدرات. وقال إن دائرة التحقيقات الجنائية في بلده سوف تتصل قريباً، بمعونة من الاتحاد الأوروبي، مع السلطات المختصة في البلدان الأخرى عبر شبكة حاسوبية وستستطيع عندئذ أن تمارس مراقبة بحرية أكثر فعالية. غير أنه، نظراً لأن مشكلتي الفقر والاتجار غير المشروع بالمخدرات مترابطتين على نحو وثيق، فإن هايتي تحتاج إلى مساعدة مالية خارجية وتعتمد على التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

٢٠ - واستأنف يقول إن حكومة بلده تدين بقوة كافة أشكال الإرهاب. وإن هايتي ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء بصورة كاملة على الإرهاب، الذي يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ولحقوق الأفراد وحرياتهم، وهي بنفسها تكافح الإرهاب والإفلات من العدالة على المستوى المحلي. وقال إن حكومة بلده تلقّت في الماضي معونة من الولايات المتحدة في هذا الصدد، ولذلك فهي تأمل أن تتواصل المعونة من المجتمع الدولي بصدد إعادة الإرهابيين الذين أُدينوا غيابياً إلى هايتي. ولمكافحة الجريمة، تسعى أيضاً إلى بناء نظام للعدالة فعَّال ومستقر؛ ولهذا الغرض، أعادت تنشيط كلية التدريب القضائي وعينت وزيراً جديداً للأمن العام.

٢١ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يرحب، على المستوى الدولي، باعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبتوقيع الدول عليها.

٢٢ - **السيد دهان** (المغرب): قال إن الجريمة والمخدرات يمثلان، أكثر من أي وقت مضى، خطراً فعلياً على العالم بأسره ويعرقلان تطور المجتمعات. ويجب على المجتمع الدولي، لذلك، أن يضع استراتيجية مشتركة لمكافحة هذه المشاكل بتسليح نفسه بصكوك قضائية وآليات للتعاون تكون أكثر تعقيداً من تعقيد الشبكات الإجرامية التي تستفيد من التقدم العلمي والتقني وتستغل الثغرات في النظام المالي الدولي. وقال إن المغرب، في هذا السياق، شاركت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ في وضع مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووقعت عليها. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية لأغراض تنفيذ الاتفاقية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة لهذه البلدان.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده وقعت أيضاً على الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، كالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وأشار إلى أن كافة الدول يجب أن تتعاون وأن تكون مسؤولة على نحو مشترك عن الجهود الدولية، وقال إنه منذ عام ١٩٩٦، اتخذت حكومة بلده، على سبيل المثال، عدة مبادرات لتنقيح تشريعاتها وشكلت لجنة وطنية معنية بالمخدرات ومكتب تنسيق لمكافحة المخدرات. كذلك وضعت برنامجاً متكاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل المحافظات الشمالية للمملكة وخصصت موارد مادية ومالية وبشرية كبيرة لمكافحة المشاكل المتصلة بالمخدرات في أراضيها. وفي آذار/ مارس ٢٠٠١، أعرب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية

للمخدرات، خلال زيارة إلى المغرب، عن ترحيبه برغبة الحكومة في التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة زراعة القنب. كما قامت بعثة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مؤخراً بزيارة المغرب كجزء من عملية مستمرة للحوار والتشاور مع سلطاته.

٢٤ - **السيد قاسم سرن** (تايلند): تكلم بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال، فقال إنه على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي ما زالت المخدرات غير المشروعة تشكل تهديداً خطيراً للمجتمع. وأعرب عن القلق بصورة خاصة بشأن الصلة بين إساءة استعمال المخدرات والمشاكل الأخرى كانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاتجار بالأشخاص والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة، وغسل الأموال، والفساد، وبشأن دور إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها بوصفهما مصدرين هامين من مصادر الدعم المالي للجماعات الإجرامية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الجماعات الإرهابية. وإن زيادة إساءة استعمال المواد المركبة كالميثامفيتامين وإكستاسي، بصورة خاصة من قبل الشباب، لمما يدعو أيضاً إلى الذعر. وقال إن حكومة بلده، نتيجة لذلك، جعلت مكافحة المخدرات إحدى أولوياتها، وفي واقع الأمر أعلنت حرباً على المخدرات.

٢٥ - وأضاف يقول إنه على الرغم من أن رؤساء الدول والحكومات أعلنوا تصميمهم في الإعلان بشأن الألفية، فإن من الضروري وضع استراتيجيات ملموسة لا لمعالجة مسائل كالعرض والطلب فحسب بل أيضاً لمعالجة المجالات ذات الصلة كالتنمية البديلة، والأُطر القانونية، وإنفاذ القوانين، وإعادة التأهيل، والإدماج الاجتماعي لمدمني المخدرات، وبناء القدرات. وإن أحد أهم التدابير الوقائية هو التنمية البديلة، التي تساعد على مكافحة مشكلة المخدرات من جذورها. كما يجب بناء شراكات بين البلدان، سواء أكانت بلدان مانحة أو متلقية، وعلى جميع مستويات المجتمع: الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، ويجب تقاسم الخبرات والمعلومات.

٢٦ - ومضى يقول إن حكومة بلده قامت، على المستوى الإقليمي، بتكثيف التعاون مع جاراتها في جنوب شرق آسيا، وخصوصاً الصين، في إطار خطة العمل بشأن عمليات التعاون بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين رداً على المخدرات الخطرة. وإن هذه الخطة انطوت على تعاون في أربعة مجالات رئيسية: زيادة الوعي المدني، وتخفيض الطلب، وتعزيز تدابير الرقابة، والقضاء على العرض بتعزيز برامج التنمية البديلة والمشاركة المجتمعية. وقال إن حكومة بلده ألزمت نفسها أيضاً بهدف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالعمل من أجل التوصل إلى منطقة خالية من المخدرات بحلول سنة ٢٠١٥ وأعلنت أن سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ هما سنتا نشر الوعي بشأن المخدرات في بلدان الرابطة.

٢٧ - وأردف يقول إن حكومة بلده وحكومة ميانمار وقعتا على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، ووافق البلَدان وفقاً لهذه الخطة على التعاون في مجالات كمنع إساءة استعمال المخدرات، وإنفاذ القوانين، ومراقبة المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة، ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم، والبرامج المشتركة لتقديم المساعدة وتبادل المعلومات. وفضلاً عن ذلك، فإن بلده يعمل على نحو وثيق مع ميانمار ولاوس والصين لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات. ولهذه الغاية، عقدت البلدان الأربع اجتماعات على المستوى الرسمي الأقدم، ومن ثم على المستوى الوزاري.

٢٨ - وأعرب في هذا الصدد عن ترحيبه بعزم البلدان المجاورة، وخصوصا ميانمار، على التعاون في القضاء على المخدرات ومحاصيل المخدرات غير المشروعة ووقف تدفقات المخدرات غير المشروعة في غضون السنوات الخمس القادمة. كما أعرب عن ترحيبه بصورة خاصة بالبيان الذي أدلى به وفد ميانمار فيما يتعلق بجهود حكومتها المنسقة للقضاء على مشكلة المخدرات. وقال إن حكومة تايلند مستعدة لتوفير المساعدة وتقاسم الخبرة على الصعيدين الثنائي والدولي، لا سيما مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في متابعته الرامية إلى الوصول إلى هدفه النبيل وتؤكد، في هذا السياق، على أهمية تنفيذ برامج استبدال المحاصيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه لهذه الجهود الإقليمية، خصوصاً بتيسير وصول المحاصيل البديلة إلى السوق، وهو شرط أساسي لنجاح برنامج التنمية البديلة في الأجل الطويل.

٢٩ - **السيد لينغ** (بيلاروس): تكلم أيضاً بالنيابة عن الاتحاد الروسي وأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان بشأن البند ١١٠ من جدول الأعمال، فقال إن العولمة توفر ظروفاً مواتية على نحو خاص لنماء الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تؤثر على عدد متزايد من البلدان وتشكل تهديداً حقيقياً للنظم السياسية والاجتماعية-الاقتصادية لمناطق بأسرها. وقال إنه في ذلك السياق وقعت بيلاروس والبلدان المذكورة أعلاه على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي هي أول صك قانوني دولي ملزم يُعتمد في ذلك الصدد. غير أنه لكفالة نفاذها قرياً، يجب أن يُزود مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية، الذي يتحمل مسؤولية كفالة التنفيذ، بالموارد اللازمة للوفاء بولايته، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز تبادل المعلومات وتوفير المساعدة التقنية للبلدان حين تقوم بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. وقال إنه ينبغي أن يُنظر إلى المساعدة التقنية التي يوفرها المركز بوصفها استثماراً بدلاً من أن تكون تكلفة. وأعرب، في إشارة خاصة إلى مكافحة الفساد، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، عن ترحيب وفد بلده واستعداده الكامل للمشاركة في الجهود المبذولة لوضع مشروع اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في المستقبل القريب.

٣٠ - ومضى يقول إن بلدان رابطة الدول المستقلة، تدرك تماماً أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أن تبدأ على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وتعلق أهمية كبيرة على إقامة نظام للتعاون بين حكوماتها واتخاذ تدابير لتعزيز إنفاذ القوانين الوطنية بما ينسجم مع الصكوك الدولية. ففي حزيران/ يونيه ٢٠٠٠، اعتمدت برنامجاً حكومياً دولياً لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفي آذار/ مارس ٢٠٠١ نظمت مؤتمراً دولياً بشأن تعزيز التعاون الخاص بإنفاذ القوانين في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب الدولي وغير ذلك من أصناف الجريمة المتطرفة. وفي إطار هذا التعاون، قامت وكالات إنفاذ القوانين التابعة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٠ باعتقال ٠٠٠ ٢١ مجرم، وفككت ٦٠٠ ٢ مجموعة إجرامية، وصادرت ٠٠٠ ١٦٠ قطعة سلاح تقريباً.

٣١ - وأردف قائلاً إنه أصبح من الواضح أن الإرهاب الدولي يشكل تهديداً خطيراً على نحو خاص. وإن رابطة الدول المستقلة هي في طليعة الدول المكافحة ضد تلك الظاهرة بفضل قيامها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ بإنشاء مركز دائم لتنسيق أنشطة مختلف هيئات الدول الأعضاء المسؤولة عن مكافحة الإرهاب. ومن أولويات المركز تجميع قاعدة بيانات عن الإرهاب وعن الأحكام

القانونية والإدارية التي تعتمدها الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمواجهة تلك الظاهرة.

٣٢ - واختتم قائلاً إن نجاح جهود مكافحة الإرهاب ستتوقف على نوعية التعاون الدولي الموجه لذلك الغرض، الذي يجب أن يكون منظماً ومدعوماً من الجميع.

٣٣ - **السيد تيكين** (تركيا): قال إن الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أبرزت من جديد على نحو متزايد الروابط الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وإن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) كان خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الإرهاب، لأنه وضع تشديداً خاصاً على القضاء على مصادر تمويل الإرهاب وعلى التعاون الدولي. وقال إن حكومة بلده أيدت لزمن طويل إنشاء نظام للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في ميادين إنفاذ القوانين والمساعدة القانونية. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل على تعزيز مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده ستصدق قريباً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الاختيارية وكانت تفضل أن تحتوي هذه الاتفاقية على إشارة واضحة إلى العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

٣٥ - وانتقل إلى البند ١١١ من جدول الأعمال، فقال إن الطبيعة المتعددة الأبعاد لمشكلة المخدرات العالمية تقتضي اتباع نهج متكامل يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكامنة. وإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات هو أيضاً أحد المصادر الرئيسية لتمويل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي تمارسه المنظمات الإرهابية. وإن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين سلطات إنفاذ القوانين لا بد منه وإن حكومة بلده وسعَّت لذلك من أنشطتها التدريبية المقدمة إلى البلدان الأخرى. ففي آب/ أغسطس ٢٠٠٠، افتتحت أكاديمية دولية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ضمن إطار البرنامج المتعدد السنوات الذي تنفذه تركيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأعرب عن سروره في أن يلاحظ أن الأكاديمية، التي تعمل بوصفها منتدى لتبادل الخبرة وتوفير مرافق التدريب لبلدان المنطقة، قد نظمت بالفعل أكثر من ٢٠ دورة تدريبية واجتماعاً على الصعيد الإقليمي والوطني.

٣٦ - واستأنف قائلاً إن حكومة بلده ستواصل مكافحة غسل الأموال والفساد، لكنها تعترف أن التعاون الدولي في ذلك المجال أساسي أيضاً. لذلك فقد حث على الاستكمال في الوقت المناسب لصك قانوني دولي لمكافحة الفساد وقال إن اللجنة المخصصة ينبغي أن تنظر على النحو المناسب في العناصر الإرشادية الواردة في مشروع الاختصاصات بالنسبة للتفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٧ - وانتقل إلى مسألة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، فقال إنها مسألة تبعث على قلق خاص بالنسبة لوفد بلده بسبب موقع بلده الجغرافي، وإن حكومة بلده تبذل ما في وسعها لمكافحة هذه الظاهرة، غير أن تعزيز التعاون الدولي هو كذلك ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك المشكلة.

٣٨ - **السيد عبد العزيز** (بروني دار السلام): تكلم بصدد البند ١١١ من جدول الأعمال، وأعرب عن أسفه لتزايد الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها في بلده، لا سيما بين الشباب، مما دفع بروني إلى اتباع استراتيجية لتخفيض العرض والطلب على المخدرات. وقال إن بلده لهذا الغرض سنَّت عدداً من

القوانين تعاقب فيها، من بين أمور أخرى، على إساءة استعمال المخدرات وغسل الأموال وتعتبر غسل عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات جريمة.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن بروني دار السلام تواصل دعم خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين ودعت المجتمع الدولي إلى التعاون في ذلك الميدان. وقال إن بلده قامت، وفقاً لخطة العمل، بتوسيع أنشطتها لمنع إساءة استعمال المخدرات بين الأطفال والشباب بأمور منها، على سبيل المثال، البرامج التعليمية التي تتطلب مشاركة من الآباء، والمحاضرات والمعارض التي تصل إلى جميع قطاعات المجتمع.

٤٠ - ومضى يقول إن بروني دار السلام تجدد تأييدها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على صناعة المؤثرات العقلية وتسويقها والاتجار بها أو تخفيضها تخفيضاً كبيراً بحلول عام ٢٠٠٨، وتواصل تعاونها مع البلدان الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي حددت لنفسها هدف تحقيق منطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. كذلك تؤيد دون تحفظ خطة العمل الإقليمية التي اعتُمدت لذلك الغرض، نظراً للانتشار السريع للمخدرات المركبة - وخصوصاً المنشطات من نوع الأمفيتامين - في المنطقة.

٤١ - **السيد أحمد** (العراق): قال إن بلده يوجه اهتماماً شديداً إلى الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، التي تشكل خطراً على المجتمع ككل وعلى الشباب بصورة خاصة. وإنه في ضوء جوانب هذه المشكلة المتعددة، لا يمكن التغلب عليها إلا بقوة التعاون الدولي.

٤٢ - ومضى يقول إن الحكومة العراقية أنشأت، على المستوى الوطني، لجنة وطنية لمكافحة المسكرات والمخدرات والمؤثرات العقلية تضم في عضويتها وزارات الخارجية والصحة والداخلية لمتابعة تنفيذ التزامات العراق بالصكوك الدولية ذات الصلة التي أصبح العراق طرفاً فيها، وهي اتفاقية عام ١٩٦١ الوحيدة للمخدرات، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٤٣ - وأردف قائلاً إن تلك اللجنة هي إضافة لآلية لمكافحة المخدرات تعمل منذ زمن طويل. ونظراً لموقع العراق الجغرافي بين البلدان المنتجة للمخدرات والبلدان المستهلكة لها مما يمكن أن يجعله بلداً عابراً، اضطلع العراق في وقت مبكر بمكافحة المخدرات من خلال تدابير تشريعية وتنظيمية في ميدان الأمن والصحة بتعزيز قانون المخدرات لعام ١٩٥٦، الذي يعاقب على زراعة المخدرات والاتجار بها. ولذلك فإن العراق هو من البلدان القليلة التي لم تتأثر بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وبإساءة استعمالها، على نحو ما تشهد بذلك الإحصاءات الوطنية والإقليمية والدولية الوفيرة.

٤٤ - وأضاف إنه لا يمكن أن يُقال الشيء ذاته عن كردستان العراق، وهي منطقة من مناطق البلد تتمتع بحكم ذاتي، حيث تنتشر زراعة النباتات المستعملة في صناعة المخدرات ويزداد الاتجار غير المشروع بها، وإن العراق قد أبلغ بذلك مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة منذ عام ١٩٩٢. وفضلاً عن ذلك، فإن سلطات إنفاذ القانون العراقية صادرت ٥٧٠ ٠٠٠ كيلوغرام من الحشيش و ١٠ ٥٠٠ كيلوغرام من الأفيون و ١ ٠٧٠ كيلوغراماً من الهيروين. ووفقاً لذلك، فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في

تلك المنطقة يشكل تهديداً خطيراً لأمن هذا البلد وأمن جاراته، التي أصبحت بلدان مرور عابر. واختتم قائلاً إن الحكومة العراقية تناشد المجتمع الدولي أن يساعد على وضع حد لتلك التجارة.

٤٥ - **السيدة غليغوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إن الجريمة، خصوصاً في أبعادها عبر الوطنية الجديدة، تهدد استقرار وأمن كافة البلدان، مهما كان مستوى نمائها. وإن الطفرة الجديدة للجريمة هي أشد خطراً، على نحو ما أظهرت الأحداث في جنوب شرق أوروبا في السنوات الـ ١٠ السالفة، لأن الإرهاب الدولي مرتبط على نحو وثيق ببعض أشكال الجريمة (كالاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وغسل الأموال، وما إلى ذلك). وإن اعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها يشكل خطوة رئيسية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأن هذه الاتفاقية فتحت أفقاً جديداً لأنشطة الأمم المتحدة وعززت من قدرة الدول على معالجة هذه المشكلة.

٤٦ - وأضافت تقول إن بلدها يجري في الوقت الحاضر تنقيحاً على تشريعاته بغية تحسين منع وإدارة بعض أشكال الجريمة السائدة بصورة خاصة في المنطقة التي يقع فيها، وهو في سبيل اعتماد قانون لمكافحة الفساد وآخر لمكافحة غسل الأموال. كذلك فإن بلدها مشترك إلى حد بعيد في الأنشطة الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهو يسعى إلى تطوير التعاون المباشر الذي أقامه بشأن هذه المسألة مع البلدان الأخرى، لا سيما في سياق حلف استقرار جنوب شرق أوروبا.

٤٧ - ومضت تقول إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين ذات أهمية بالغة بالنسبة للمكافحة الدولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من مشاكل؛ لذلك فإن مما له أهمية بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة أن تفي بالالتزام الذي تعهدت به، عندما اعتمدت هذه القرارات، بأن تفرضها على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وإن بلدها ملتزم تماماً بالتعاون مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية المختصة في هذا الصدد. كذلك فإن بلدها يؤدي دوراً فعالاً في عمل لجنة المخدرات، إذ إنه عضو فيها، وقد زودها، خلال التطورات التي شهدتها أراضيه في الآونة الأخيرة، بدليل آخر على الصلة الوثيقة بين الاتجار غير المشروع ومختلف الأشكال الأخرى للنشاط الإجرامي. وقالت إنها تود، في ذلك الصدد، لو تعزز الأمم المتحدة وبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات على وجه الخصوص من أنشطتهما في المنطقة ومع بلدها والبلدان المجاورة، لتحقيق تنسيق أفضل لإجراءات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من جرائم تُرتكب هناك.

٤٨ - **السيد مايرتنز** (مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية، مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال إن المركز نشر مؤخراً نتائج دراسته السنوية بشأن زراعة الخشخاش في أفغانستان.

٤٩ - وأضاف، فيما يتعلق بالأولوية المعطاة لأفريقيا في أنشطة المركز، إنه يؤكد للوفود الإفريقية التي أعربت عن قلقها في هذا الصدد أن المركز ما زال لعدة سنوات يتابع الحالة فيما يتعلق بالزيادة الثابتة في عدد مدمني المخدرات في إفريقيا، وما يتلو ذلك من انتشار لوباء الإيدز وتعاظم في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في المنطقة. وإن لجنة المخدرات، التي تعرف الحالة من خلال

مساعي المركز الحسنة، طلبت إلى المركز أن يضاعف جهوده لمكافحة المخدرات في إفريقيا وأن يضع استراتيجية في هذا الصدد، بالتعاون مع البلدان الإفريقية. وقال إن هذه الاستراتيجية يجري تحضيرها وستكون جاهزة لاعتمادها بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وتنطوي مقترحات ميزانية المركز لفترة السنتين المقبلة على زيادة تبلغ ١١٧ في المائة في الاعتمادات المخصصة لأنشطته في إفريقيا كما تنطوي على إنشاء مكتب لبلدان الجنوب الإفريقي.

٥٠ - **السيد فيتير** (وكيل المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال إن سنة ٢٠٠١ كانت سنة عمل مكثف بالنسبة لمكتبه، وكذلك بالنسبة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، على نحو ما يشهد به عدد المشاريع التي قدمت إلى الجمعية العامة لإقرارها. وكان لا بد من إجراء مناقشة شديدة التعقيد والصعوبة قبل أن تتمكن اللجنة من اعتماد مشروع قرارها بشأن خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٠ في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والتوصل إلى اتفاق بشأن تضمين تقريرها فصلاً خاصاً عن الإجراءات الوطنية والدولية التي يتعين الاضطلاع بها بغرض محاربة الجريمة المتعلقة بالحاسوب.

٥١ - وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، وهي مسألة تهم العديد من الدول الأعضاء وخصصت لها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فصلاً من تقريرها، كانت اللجنة لفترة من الزمن تدرس ما ينبغي أن يكون عليه دورها في هذا الميدان، على أن تؤخذ في الاعتبار الأحداث المفجعة لـ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقال إن هذه المسألة أثيرت في جلسة اللجنة المعقودة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر، وسيجري النظر فيها من جديد في اجتماع اللجنة في فيينا في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وعندها تقرر ما إذا كانت ستعقد اجتماعاً بين الدورات يُخصص لمسألة الحرب ضد الإرهاب. وإن اللجنة بالتأكيد ستلجأ إلى الجمعية العامة لطلب التوجيه والتمويل لهذه الأنشطة، بغية تحسين نوعية برامجها وتعزيز قدراتها في ميداني التعاون التقني والتدريب.

٥٢ - وذكر أخيراً مع الارتياح أن البلدان أشارت إلى ضرورة وحسن توقيت التعجيل في عملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها لكفالة إنشاء آلية تنفيذ مناسبة في المستقبل القريب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥